المؤشر الكويتي

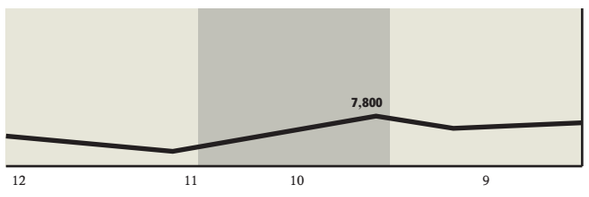

1,000 الدينار
$ 3,494
€ 2,361

البنك الدولي: إجراءات «المركزي» جعلت المعلومات الائتمانية أكثر دقة

الكويت تحتل المركز الـ 24 في مجال حماية المستثمرين

ظافر قطمة

تحتل الكويت المركز التاسع بين الدول الـ 174 التي يسهل فيها دفع الضرائب، بينما تأتي السعودية في المركز السابع وسلطنة عمان في المركز الثامن، وفي التصنيف العالمي تحتل الكويت المركز الـ 84 بين الدول التي يسهل فيها الحصول على ائتمان، أما في مجال حماية المستثمرين فتحتل الكويت والسعودية المركز الـ 24.

قدم تقرير أصدره البنك الدولي والمؤسسة العالمية بدعم من صندوق النقد العربي صورة شاملة عن القيام بأعمال تجارية 2009 في عدد من الدول العربية وخصوصا الكويت والمملكة العربية السعودية، مع شرح موجز للإجراءات التنظيمية التي دخلت حيز التنفيذ والخطوات اللازمة لتسهيل الأمور المتعلقة بالحصول على التراخيص المطلوبة والتسهيلات الائتمانية، وتسجيل الممتلكات وحماية المستثمرين ودفع الضرائب وإبرام العقود التجارية المختلفة.

واستعرض التقرير الإجراءات التي تحققت في المجالات الاقتصادية في العالم العربي، والتي قال إنها أسهمت في تسهيل العمليات التجارية بالنسبة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وأضاف التقرير أن العديد من الحكومات اتخذت خطوات تنظيمية تهدف إلى خلق بيئة أفضل، وان 20 دولة في العالم العربي نفذت 239 إصلاحاً لتسهيل الأعمال التجارية بين يونيو 2007 ويونيو 2008، كما أن إصلاحات السنة الماضية ركزت على تيسير مشاريع البدء بالأعمال وتخفيف أعباء الضريبة وتبسيط أنظمة الاستيراد والتصدير وتحسين أنظمة المعلومات الائتمانية.

وفي شتى أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استمر الاتجاه التصاعدي مع تحقيق 27 إصلاحاً في ثلثي اقتصادات المنطقة التي انتقلت من المرتبة الثالثة بين الدول الأسرع إصلاحاً في السنة الماضية إلى المرتبة الثانية في هذا العام، وفي منطقة عرفت بفرضها حواجز تقيد الدخول عمدت دولتان عربيتان- تونس واليمن- إلى إلغاء الشرط المتعلق بالحد الأدنى من الرسملة اللازمة للشروع في الأعمال التجارية، بينما خفض الأردن ذلك الشرط بأكثر من 96 في المئة، وأصدرت سورية قوانين جديدة تتعلق بالشركات والتجارة، ولكنها جعلت الشروع في العمل التجاري أكثر صعوبة، إذ فرضت زيادة قدرها 33 في المئة على الحد الأدنى لرأس المال المدفوع.

إلى ذلك فقد قام لبنان وسلطنة عمان بتحسين إجراءات النافذة الواحدة للشروع في الأعمال التجارية، واستمرت السعودية في تبسيط خطوات التسجيل التجاري وخفضت الرسوم بنسبة وصلت إلى 80 في المئة، وتضم قائمة الدول العربية التي سهلت الشروع في الأعمال التجارية خلال السنوات الخمس الماضية مصر والأردن ولبنان وسورية وسلطنة عمان والسعودية وتونس واليمن.

تصنيف السعودية بالنسبة إلى تسهيل عملية الشروع في الأعمال التجارية انتقل من المرتبة 159 في عام 2007 إلى 36 في السنة الماضية

الكويت

حققت دولة الكويت اصلاحات لعامين متتاليين في ثلاثة ميادين هي تسجيل الملكية العقارية ومعالجة التراخيص والحصول على تسهيلات ائتمانية، وفي عام 2007 نفذت اصلاحات في مجال المرافق عبر تطبيق نظام جديد يربط بين كل الجهات الحكومية المسؤولة عن إصدار الموافقات الفنية الخاصة بإنشاء المرافق العامة. ونتيجة لذلك انخفضت بصورة كبيرة المدة اللازمة من أجل الربط بشبكات الهاتف والكهرباء والمجارير. وفي عام 2007 أيضاً أضاف المكتب الخاص للائتمان في البنك المركزي باعة التجزئة (مثل متاجر المفروشات التي تقدم تسهيلات) إلى قائمة موردي المعلومات الائتمانية، وأفضى ذلك إلى توفير معلومات ائتمانية أكثر دقة.

وتحتل الكويت المركز التاسع بين الدول الـ 174 التي يسهل فيها دفع الضرائب، بينما تأتي السعودية في المركز السابع وسلطنة عمان في المركز الثامن، وفي التصنيف العالمي تحتل الكويت المركز الـ 84 بين الدول التي يسهل فيها الحصول على ائتمان، أما في مجال حماية المستثمرين فتحتل الكويت والسعودية المركز الـ 24.

السعودية

كان الشروع في عمل في المملكة العربية السعودية يقتصر في الماضي على القادرين على تحمل واحدة من أعلى متطلبات الحد الأدنى من الرسملة في العالم: 125 الف دولار لتأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة. وفي شهر يوليو من عام 2007 خفضت الحكومة السعودية ذلك الحد الأدنى، كما عملت على تبسيط إجراءات الشروع في الأعمال التجارية، وأصبح المشروع الذي كان يتطلب 13 إجراء في الماضي يحتاج الى 7 خطوات فقط في الوقت الراهن، وتقلص الوقت اللازم للشروع في عمل تجاري من 39 يوماً في 2006 الى 15 يوماً فقط في 2007، كما أن تصنيف السعودية بالنسبة الى تسهيل عملية الشروع في الأعمال التجارية انتقل من المرتبة 159 في عام 2007 الى المرتبة 36 في السنة الماضية.

وكانت الحاجة الى تحويل الاقتصاد السعودي واضحة تماماً: نقل ذلك الاقتصاد من وضع يقوم على الثروة الموروثة الى اقتصاد يعتمد على التحديث والتطوير. وعلى الرغم من أن القطاع النفطي يشكل اكثر من نصف الناتج الإجمالي المحلي فإنه يشغل فقط نسبة 2 في المئة من القوة العاملة في السعودية. وحتى إذا حافظ النفط على أسعاره العالية فإن ذلك القطاع لن يخلق فرص عمل جديدة لاستيعاب قوة العمل المتنامية. وتجدر الإشارة الى أن 49 في المئة من السكان دون العشرين من العمر، وسوف تدخل نسبة كبيرة منهم سوق العمل عما قريب ما يعني زيادة في معدلات البطالة.

10 على 10

ولاحظ البنك أن السعودية لم تكن الأفضل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع وجود ضعف في وضعها مقارنة ببقية دول العالم قال الملك عبدالله في عام 2006: "أريد أن تكون السعودية بين أعلى 10 دول في مجال الأعمال بحلول 2010، ويجب ألا تكون هناك دولة في الشرق الأوسط تتمتع بمناخ استثماري أفضل من السعودية بحلول عام 2007"، وكان ذلك وراء المبادرة المعروفة باسم 10 على 10 التي تهدف الى جعل السعودية بين الاقتصادات العشر الأكثر تنافسية بحلول 2010، وقد جعلت البنية السياسية في السعودية إمكانية البدء فورا بعملية الإصلاح مسألة ممكنة.

في منطقة عرفت بفرضها حواجز تقيد الدخول عمدت تونس واليمن إلى إلغاء الشرط المتعلق بالحد الأدنى من الرسملة اللازمة للشروع في الأعمال التجارية

بدأت خطوات الإصلاح في السعودية في 2003 مدفوعة بالرغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وقد عملت هيئة الاستثمار الحكومية السعودية على تحسين حقوق المستثمر وحمايته في سنة 2003، ورفعت من تنافسيتها لدخول منظمة التجارة العالمية في 2005، غير أن شرط الحد الأدنى المطلوب للشروع في الأعمال التجارية (125 الف دولار) وضع السعودية في المرتبة العشرين بين الدول الأدنى تشجيعاً للأعمال على مؤشر القيام بالعمل التجاري في سنة 2006، وبعد نجاح جهودهم في الفترة ما بين 2003 الى 2005 أضطلع مديرو هيئة الاستثمار الحكومية بالمسؤولية المباشرة عن إصلاح خطوات الدخول الى منظمة التجارة العالمية وتشجيع الاستثمارات الداخلية.

وتمثلت الخطوة الأولى في تغيير صيغة مهمة الهيئة، بحيث أصبحت "لوضع السعودية بين أعلى 10 اقتصادات في العالم تنافسية بحلول سنة 2010، من خلال خلق بيئة مشجعة على العمل التجاري ومجتمع قائم على المعرفة وتطوير مدن اقتصادية لتحسين التنمية الاقتصادية في شتى أنحاء البلاد"، وتعمل الإعلانات العامة على إشراك كل مواطن في تلك المهمة.

وبغية تحليل الأداء وتطوير التحسينات أوجد مركز المنافسة الوطني قاعدة قياس تهدف إلى إعادة صياغة عملية الدخول في العمل التجاري وإلغاء الاجراءات البيروقراطية القاسية.

وكان التعاون، وعمل الفريق والقيادة بين الجوانب الرئيسية اللازمة لنجاح عملية الإصلاح، وباشر حاكم هيئة الاستثمار الحكومية عمر دباغ ونائبه عواد العواد برنامج الاصلاح بحكم خبرتهما في هذا المجال. ويتمتع دباغ بخبرة واسعة في ميدان القطاع الخاص، حيث كان المدير التنفيذي السابق في مجموعة دباغ، إضافة إلى عمله السابق في ميادين الاتصالات والإعلام والتقنية والطاقة والصناعات الرئيسية الأخرى. وقدم العواد خبرة في مجال القطاع العام بوصفه مسؤولاً في عدد من الهيئات الحكومية، وكان لهما دورهما البالغ الأهمية في الترويج لعملية التغيير المرجوة.

«كي كارد هوتل» أول فندق مصنوع من بطاقات مفاتيح الغرف

يمتد فندق "كي كارد هوتل" على مساحة 400 قدم مربعة، وهو من تصميم براين بيرغ، حامل الرقم القياسي العالمي في تشييد الأبنية باستخدام البطاقات.

كشفت "مجموعة فنادق إنتركونتيننتال" عن فندق "كي كارد هوتل" من "هوليداي إن"، أول فندق في مدينة نيويورك مصنوع من بطاقات المفاتيح (key card)، ويأتي هذا الإعلان احتفاءً بإعادة الإطلاق العالمي للفندق رقم 1200 ضمن سلسلة "هوليداي إن" في سبتمبر الجاري.

وتعد عملية إعادة إطلاق "هوليداي إن" عالمياً بتكلفة مليار دولار، الأكبر من نوعها في تاريخ قطاع الضيافة، وتشتمل على تحديث أكثر من 3300 فندق بما يضمن الارتقاء بمستويات الحداثة والجودة عبر كل منشآت "هوليداي إن" و"هوليداي إن إكسبريس" حول العالم.

ومن المتوقع أن تنتهي عملية إعادة الإطلاق قبل نهاية عام 2010.

وقال كيفن كوالسكي، نائب الرئيس الأول-الإدارة العالمية لعلامات "هوليداي إن": "تكتسب إعادة إطلاق علامة (هوليداي إن) زخماً قوياً ومتزايداً، مع أكثر من 1200 فندق يتوقع أن يعاد إطلاقها عالمياً خلال سبتمبر الجاري، وبالطبع، فإن نجاحنا بهذه المبادرة يعزز موقعنا الريادي في فئة الفنادق العالمية الراقية، ويؤكد التزامنا المستمر تجاه تحسين نوعية وجودة خدماتنا التي نوفرها عبر أكثر من 3300 منشأة في مختلف أنحاء العالم، وإننا نرى في فندق (كي كارد هوتل) وسيلة تفاعلية شيقة ومرحة توضح التطورات التي تشهدها فنادقنا، لاسيما أنه البناء الأوحد من نوعه الذي تشيده علامة فندقية".

ويمتد فندق "كي كارد هوتل" على مساحة 400 قدم مربعة، وهو من تصميم براين بيرغ، حامل الرقم القياسي العالمي في تشييد الأبنية باستخدام البطاقات، ويشتمل الفندق على غرفة للنوم وأخرى للضيوف وحمام وردهة استقبال، وكلها مجهزة تجهيزاً كاملاً بأثاث مصنوع بالحجم الحقيقي من بطاقات "هوليداي إن" المفتاحية.

ويعتبر فندق "كي كارد هوتل" أكبر هيكل شيده بيرغ في حياته باستخدام البطاقات، وهو الوحيد من نوعه في العالم، وعُرض الفندق أمام الجمهور بين 17 و21 سبتمبر في "ساوث ستريت سيبورت"، وسط مدينة مانهاتن.

وخلال الحدث الذي يستمر خمسة أيام، سيشيّد بيرغ نسخة طبق الأصل عن مبنى إمباير ستيت في نيويورك، الذي سيرتفع بطول 9 أقدام في بهو فندق "كي كارد هوتل"، وذلك باستخدام أوراق اللعب التي تحمل شعار "هوليداي إن".

وقال بيرغ "شكّل بناء هذا الفندق أكبر تحدٍ خضته حتى الآن، وهو الهيكل الوحيد الذي أشيده بأحجام حقيقية باستخدام البطاقات، وهو ما أعتبره إنجازا متميزا يليق بمكانة (هوليداي إن) كواحدة من أشهر العلامات التجارية وأكثرها نجاحاً في قطاع الفنادق، وأعتقد أن بناء هذا الهيكل الفندقي يمثل وسيلة رائعة للاحتفال بإعادة الإطلاق العالمي لـ1200 فندق من (هوليداي إن)".